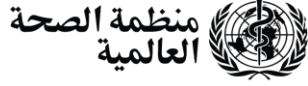
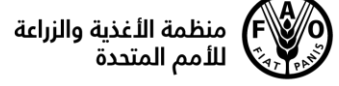


هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة
العالمية



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/NE 25/12/10

البند 8 من جدول الأعمال

يوليو/تموز 2025

برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة

بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الدورة الثانية عشرة

مسقط، عُمان

28 سبتمبر/أيلول - 2 أكتوبر/تشرين الأول 2025

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2031-2026: الحالة والخطوات التالية

معلومات أساسية¹

- 1- تقوم هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) بوضع خططها الاستراتيجية الدورية بهدف النهوض بالولاية المنوطة بها والمتمثلة في وضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بما يتماشى مع غرضها الدستوري المتمثل في حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية وتعزيز تنسيق جميع الأعمال المتصلة بمواصفات الأغذية التي تضطلع بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وتهدف الخطة الاستراتيجية، التي تغطي ست سنوات، إلى تسليط الضوء على مهمة الدستور الغذائي ورؤيته في عالم دائم التغير وتركيز عمل الهيئة على الاحتياجات والشواغل الرئيسية لأعضائها، مع مراعاة حالة سلامة الأغذية وجودتها السائدة عالمياً.
- 2- وبدأت عملية وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2031-2026 في عام 2023 بقيادة رئيس الهيئة مع تأدية اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) لدور مهم. وشارك أعضاء الدستور الغذائي والمراقبون في هذه العملية من خلال مناقشات على مستوى الهيئة وسلسلة من التعميمات ومناقشات غير رسمية على المستوى الإقليمي بقيادة المنسقين بالتنسيق مع رئيس الهيئة ونواب الرئيس، التماساً لإسهامات الأعضاء والمراقبين في مختلف مراحل عملية وضع الخطة.
- 3- وبعد عمل مكثف اضطلعت به اللجنة التنفيذية من دورتها الرابعة والثمانين إلى دورتها السابعة والثمانين،² مسترشدةً بإسهامات الأعضاء والمراقبين، قدّمت اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والثمانين مسودة للخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2031-2026، وأوصت بأن تقوم الهيئة في دورتها السابعة والأربعين بما يلي:

¹ الفقرة 136 من الوثيقة REP23/EXEC1؛ والفقرة 54 (1) (أ) من الوثيقة REP23/EXEC2؛ والفقرة 16 من الوثيقة REP23/CAC.

² الفقرة 108 من الوثيقة REP24/EXEC2.

(1) الإحاطة علمًا بالعمل المنجز حتى الآن بشأن وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، بما في ذلك الفرص المتاحة لتقديم المدخلات بشكل رسمي وغير رسمي؛

(2) واعتماد مسودة الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031؛

(3) والإحاطة علمًا بأن أمانة الدستور الغذائي ستعرض إطارًا للرصد على اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين لكي تستعرضه، وأن الأعضاء والمراقبين سيُدعون بعدئذ، بموجب خطاب دوري، إلى الإدلاء بتعليقات على الصيغة المنقحة لإطار الرصد بهدف عرض صيغته النهائية على الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين.

4- وأعرب الأعضاء، في الدورة السابعة والأربعين للهيئة³ عن تقديرهم للجهود المبذولة لوضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2031، بما في ذلك طريقة وضعها وطبيعتها الواضحة والموجزة وغاياتها ونواتجها الاستشرافية. وفي هذا السياق، قامت الهيئة في دورتها السابعة والأربعين بما يلي:

(1) الإحاطة علمًا بالعمل المنجز حتى الآن بشأن وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، بما في ذلك الفرص المتاحة لتقديم المدخلات بشكل رسمي وغير رسمي.

(2) واعتماد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031⁴ بصيغتها الواردة في المرفق الأول بهذه الوثيقة؛

(3) والإحاطة علمًا بأن أمانة الدستور الغذائي ستعرض إطارًا للرصد على اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين لكي تستعرضه، وأن الأعضاء والمراقبين سيُدعون بعدئذ، بموجب خطاب دوري، إلى الإدلاء بتعليقات على الصيغة المنقحة لإطار الرصد بهدف عرض صيغته النهائية على الهيئة في دورتها الثامنة والأربعين.

5- وناقشت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين⁵ إطار الرصد المقترح، كما أعدته أمانة الدستور الغذائي، واتفقت لاحقًا على مجموعة منقحة من المؤشرات تخص الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، وطلبت من أمانة الدستور الغذائي توضيح وسائل التحقق وتحديد المعلومات الأساسية التي ستضمونها المؤشرات المقترحة، حيثما أمكن. وتم تعميم هذه المؤشرات المقترحة على جميع أعضاء الدستور الغذائي والمراقبين من خلال الوثيقة CL 2025/49-CCEXEC لإبداء تعليقاتهم عليها، على أن تقوم اللجنة التنفيذية بدراستها خلال دورتها القادمة التاسعة والثمانين المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الأول 2025.

6- وفي إطار الجدول الزمني لإعداد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي 2026-2031 الذي وضعته اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والثمانين⁶ وأقرته الهيئة في دورتها السادسة والأربعين، كان من المتوقع أن تقوم لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بوضع خطط عمل لدعم تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية خلال عام 2025 وحتى عام 2026. وتماشياً مع هذا الجدول الزمني، من المناسب أن تدرس اجتماعات لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في عام 2025 كيفية دعم تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية.

³ الفقرة 213 من الوثيقة REP24/CAC.

⁴ المرفق التاسع بالوثيقة REP24/CAC.

⁵ الفقرة 63 وما يليها، المرفق الثاني بالوثيقة REP25/EXEC1.

⁶ المرفق الثالث بالوثيقة REP23/EXEC2.

التعلّم من دروس الماضي

- 7- وضعت لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى) مجموعة واسعة من الأنشطة في إطار الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، وعملت على تنفيذها، مع التركيز على الغايات 2 و3 و4 منها، وذلك للتوعية بعمل الدستور الغذائي والترويج له. كما تم النظر في كيفية تحسين تنفيذ هذه الأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي، مع تحديد المجالات ذات الأولوية، والإشارة إلى القضايا والطلبات ذات الصلة التي يمكن معالجتها في هذا السياق، مثل جمع البيانات والتحديات الناشئة في مجال سلامة الأغذية.
- 8- وتهدف الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 إلى توجيه مسار عمل الهيئة وأعضائها والمراقبين. ومن خلال دراسة احتياجات الأعضاء في ما يتعلق بوضع المواصفات وتنفيذها من منظور الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، تُشجّع لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى على التفكير فيما إذا كان عملها يتماشى مع غايات ونواتج الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.
- 9- وفي ما يلي بعض الأمثلة، المستندة إلى العمل السابق والجاري للجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى، والتي ستمكّنها من القيام بعملها بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، وستسمح لها أيضاً بالتركيز على أولوياتها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة في استخدام الموارد والوقت.
- 10- وفي ما يخص الغاية 1 المتعلقة بالاستجابة لاحتياجات الأعضاء، قد ترغب لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى في دورتها الثانية عشرة في النظر في كيف يمكن لإقليم الشرق الأدنى مواجهة تحديات توافر البيانات لدعم المشورة العلمية التي تدعم وضع المواصفات. ويُعدّ نقص البيانات الجغرافية التمثيلية مشكلة متكررة تحتاج إلى معالجة، وسيكون النظر في نوع النهج التي يمكن أن يلتزم بها الإقليم لمعالجة هذه المشكلة، حتى في ما يتعلق بقضية واحدة ذات أولوية بالنسبة إلى الإقليم، خطوة مهمة نحو تحقيق الغاية 1 والنتائج 1-2. ومتابعةً للاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدورة الحادية عشرة للجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى في إطار مناقشة الكلمة الرئيسية "تحويل النظم الغذائية"،⁷ قد تنظر اللجنة في دورتها الثانية عشرة في كيفية المشاركة بنشاط في مناقشات الدستور الغذائي ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأحماض الدهنية غير المشبعة التي أجرتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية.
- 11- وقد تقوم لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى في دورتها الثانية عشرة بالنظر بشكل أعمق في كيفية استخدام النصوص الحالية لمعالجة المشاكل والقضايا المحددة، حيث يمكن أن يكون هذا نهجاً أكثر فعالية من حيث الوقت والموارد مقارنة بعملية وضع نص جديد للدستور الغذائي. وسيتمشى ذلك مع الغاية 4 والنتائج 3-4.
- 12- كما تسلّط الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031 الضوء على أهمية التواصل مع المنظمات المعنية. وهذا يتمشى أيضاً مع الاقتراح الأخير الذي تقدّمت به اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثمانين⁸ بإدراج بند على جدول أعمال لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بعنوان "المسائل التي تهم الإقليم والناشئة عن المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية" مواصلة النظر في المعلومات ذات الصلة الواردة من هذه المنظمات.

⁷ الفقرة 7 وما يليها من الوثيقة REP23/NE.

⁸ الفقرات من 11 إلى 13 من الوثيقة REP25/EXEC1.

وفي هذا السياق، يُمكن أيضاً النظر في كيفية تعزيز العلاقات لمعالجة بعض المشاكل والتحديات التي قد تهم الإقليم، بما يتماشى مع الغاية 3 من الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031.

الخطوات التالية

- 13- إنّ لجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى في دورتها الثانية عشرة مدعوة إلى القيام بما يلي:
- تحديد الغايات/النواتج ذات الأولوية للسنتين القادمتين (حتى الدورة الثالثة عشرة للجنة التنسيق لإقليم الشرق الأدنى)، والتي سيركز عليها الإقليم مساهماته في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، مع مراعاة الاحتياجات الرئيسية للإقليم؛
 - ووضع خطة عمل تُحدد الأنشطة الرئيسية التي ستُنفذ في إطار الغايات/النواتج ذات الأولوية المحددة، مع تعزيز آليات العمل الفعالة من حيث الوقت والتكلفة؛
 - والإحاطة علماً بالعمل الجاري بشأن وضع إطار عمل لرصد الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2026-2031، وتشجيع الأعضاء على المشاركة بشكل فعال في هذا العمل من خلال الاستجابة للوثيقة CL 2025/49-CCEXEC.

المرفق الأول

الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2026-2031

الرؤية

"حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان."

المهمة

"حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بسلامة الأغذية وجودتها قائمة على أسس علمية."

القيم الجوهرية

تلتزم هيئة الدستور الغذائي مجددًا بالقيم الجوهرية التالية التي سوف توجه عملها لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

- الشمولية
- التعاون
- بناء التوافق⁹
- الشفافية

مقدمة

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في عام 1963. وتضم الهيئة اليوم 188 من البلدان الأعضاء ومنظمة عضوًا واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة 240 منظمة حكومية دولية ومنظمة دولية غير حكومية بصفة مراقب.

ويتمثل الغرض الدستوري للهيئة¹⁰ في وضع مواصفات خاصة بالأغذية، وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات دولية ذات صلة لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. ومع تزايد العولمة وزيادة أحجام الأغذية المتداولة دوليًا، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضًا على الاستجابة في الوقت المناسب لآثار الاتجاهات والتحديات الناشئة التي تواجه حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، إلى الحد الذي تكون فيه خطوات معالجة تلك الآثار قابلة لأن تخضع لمواصفات.

⁹ ينبغي أن يستند التوافق إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

¹⁰ المادة 1(أ) من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.

وتراعي الهيئة، لدى الاضطلاع بعملها، وحسب المقتضى، السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية ذات الصلة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وسائر المنظمات الحكومية الدولية، بما يتماشى مع تحقيق هدفها الفريد المتمثل في حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بالأغذية. وتعمل هيئة الدستور الغذائي بشكل وثيق مع هذه المنظمات، حسب الاقتضاء، في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى تعزيز الغرض الدستوري لهيئة الدستور الغذائي خلال الفترة 2026-2031. ولا تحلّ هذه الوثيقة محلّ الغرض الدستوري للدستور الغذائي أو أحكام دليل الإجراءات ولا توسّع نطاقهما ولا تتعارض معهما.

محركات التغيير

تشهد البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي تطورًا مستمرًا. وتُقرّ كلٌّ من التوجيهات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية بأهمية نظم مراقبة الأغذية، القائمة على الأدلة العلمية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما تُقرّ بأهمية النظم الزراعية والغذائية في الاستجابة للمحركات العالمية الرئيسية، التي تتراوح بين التغيرات البيئية والتقدم الرقمي، والمخاطر الناشئة في السلسلة الغذائية، والنهج المتبعة للتخفيف من هذه التحديات، مثل تحويل النظم الغذائية وتعزيز نهج "الصحة الواحدة".¹¹

كما تُسلّط خطة العمل المشتركة بشأن نهج الصحة الواحدة (2022-2026) لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، الضوء على أهمية اعتماد نهج للصحة الواحدة في مجال سلامة الأغذية.

وتُقرّ منظمة التجارة العالمية بالأهمية المحورية لعملية وضع مواصفات الدستور الغذائي في النظام المتعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة.

وتُشير كلّ هذه المبادرات إلى الدور الهام الذي تؤديه سلامة الأغذية في دعم الصحة العامة والأمن الغذائي والتجارة، وضرورة دمج الاستشراف والتأهب للقضايا الناشئة القادمة. كما تُسلّط الضوء على الدور الحاسم لسلامة الأغذية في نجاح تحوّل النظام الزراعي والغذائي لتلبية احتياجات العالم.

دور الدستور الغذائي

يجب على الهيئة الحفاظ على محور تركيز ثابت على غرضها الدستوري. ويجب أن تكون قادرةً على نحوٍ كافٍ على الاستجابة بصورة استباقية ومرنة وفي الوقت المناسب للقضايا الناشئة التي تؤثر في سلامة الأغذية وجودتها،¹² بهدف حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

¹¹ الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031، والأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلامة الأغذية ضمن الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031، والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية للفترة 2022-2030.

¹² تخضع دراسة العوامل الأخرى في عملية الدستور الغذائي الخاصّة بوضع مواصفات لمبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار. وينبغي أن يستند التوافق في الآراء إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

وقد حقق نظام وضع مواصفات الدستور الغذائي أداءً جيداً خلال الأعوام الستين التي مضى عليها وجود الدستور الغذائي. ويرتكز النظام على العملية الموصوفة في دليل الإجراءات، حيث يتمثل المنتج في مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسة، والتي يشار إليها عادة بنصوص الدستور الغذائي. وتُعَدُّ الهيئة، بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر، نصوص الدستور الغذائي التي تُسهم، عند دمجها في التشريعات الوطنية للأعضاء، في ضمان سلامة الأغذية وإمكانية الاتجار بها. ويُعتبر الأساس العلمي الذي تقوم عليه نصوص الدستور الغذائي أمراً أساسياً لضمان حفاظ الدستور الغذائي على مكانته المرموقة باعتباره المرجع الدولي لسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وكذلك المصدر الرئيسي للمواصفات الغذائية القائمة على العلوم بالنسبة إلى العديد من البلدان والمُعترف بها من قبل منظمة التجارة العالمية. وإذ نتقدّم نحو المستقبل، يمكن للدستور الغذائي تعزيز دوره المحوري في دعم النهوض بالغايات العالمية من خلال وضع مواصفات دولية خاصة بالأغذية. ويوفر التعاون عبر النظام المتعدد الأطراف للتجارة والأغذية فوائد عديدة للدستور الغذائي ولأعضائه، بما في ذلك تعزيز سلامة الأغذية، وتوطيد الشراكات، والتواصل الفعال بشأن المخاطر، والتنسيق التنظيمي، والقدرة على التصدي للتحديات العالمية المعقدة.

ويمكن لنصوص الدستور الغذائي أن توفر بيئة تمكينية تُسهّل تبني السياسات والبرامج وتنفيذها لمواجهة التحديات العالمية في مجالات مثل تغير المناخ، والبيئة، والاستدامة، والتجارة. ومن خلال القيام بذلك، يُدرك الدستور الغذائي أن التنوع الدولي المتأصل في النظم الغذائية يعني أن القيم أو الحلول المختلفة قد تكون ذات صلة في حالات أو سياقات وطنية أو إقليمية مختلفة.

الغايات الاستراتيجية والنواتج

تلتزم هيئة الدستور الغذائي بالعمل على تحقيق الغايات الاستراتيجية والنواتج التالية في إطار غرض الدستور الغذائي¹³:

الغاية الاستراتيجية 1: تلبية احتياجات الأعضاء في ما يتعلق بحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية في ظلّ مشهد عالمي متطوّر من خلال وضع مواصفات قائمة على أسس علمية ونصوص ذات صلة

1-1 استخدام أنشطة الاستشراف واستكشاف الأفاق لدعم تحديد المسائل التي يُحتمل أن تؤثر على سلامة الأغذية وجودتها وتجارها.

2-1 قيام منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والأجهزة الاستشارية العلمية المشتركة بينهما، في المقام الأول، بتقديم المشورة العلمية التي تعالج الاحتياجات التي تحددها الهيئة وأجهزتها الفرعية، بالاسترشاد ببيانات علمية تمثيلية وبالخبرة والمنهجية الدولية المناسبة.

3-1 استخدام الهيئة وأجهزتها الفرعية للمشورة العلمية بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي لتحليل المخاطر.

4-1 وضع مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة، واستعراضها واعتمادها في الوقت المناسب وبصورة شفافة وشاملة.

¹³ المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي، دليل إجراءات الدستور الغذائي.

الغاية الاستراتيجية 2: تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة عمل الدستور الغذائي التي تدعم وضع المواصفات والنصوص ذات الصلة بفعالية وبكفاءة

- 1-2 تنقيح النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل وتعزيزها، بالاستفادة من التكنولوجيات الرقمية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة.
- 2-2 وضع آليات للقيام بحسب الأولوية بترتيب اقتراحات وضع مواصفات جديدة أو تنقيح المواصفات القائمة والنصوص ذات الصلة.
- 3-2 دعم الرؤساء والمنسقين والأمانات المضيفة وجهات اتصال الدستور الغذائي والمندوبين في ما يقومون به من أدوار، وتنمية قدراتهم وتعزيزها.
- 4-2 تمكين أعضاء الدستور الغذائي من المشاركة بشكل فعال ومستدام في جميع مراحل عملية وضع المواصفات.

الغاية الاستراتيجية 3: تعزيز العلاقات مع المنظمات الدولية المعنية، وتعزيز نهج منسق لمواجهة التحديات العالمية

- 1-3 تحسين الفهم المتبادل لأدوار الهيئة والمنظمات الدولية المعنية في ما يتعلق بالتحديات العالمية، ودعم ذلك من خلال التشاور المستمر بين الأطراف.
- 2-3 تحديد الثغرات في النهج المتبعة لمعالجة التحديات العالمية التي يمكن أن يساهم الدستور الغذائي في حلّها من خلال المشاركة المحددة الأهداف مع المنظمات الدولية المعنية.
- 3-3 تحديد ومراعاة مساهمة الهيئة في التحوّل نحو نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود.
- 4-3 تشجيع مساهمات المنظمات الدولية المعنية طوال عملية وضع نصوص الدستور الغذائي.

الغاية الاستراتيجية 4: تعظيم أثر الدستور الغذائي من خلال زيادة تسليط الضوء على المواصفات واستخدامها

- 1-4 تعزيز مكانة الدستور الغذائي والاعتراف به كجهاز دولي معني بوضع المواصفات الخاصة بالأغذية لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.
- 2-4 الترويج لاستخدام نصوص الدستور الغذائي في سياق النهج التكاملية مثل نهج "الصحة الواحدة".
- 3-4 الدعوة إلى المواءمة من خلال زيادة استخدام نصوص الدستور الغذائي في وضع النظم واللوائح الوطنية لمراقبة الأغذية.